

## العلاقات الزراعية في بلاد الشام في العهد العثماني بين المذاهب الفقهية والواقع

الدكتور عبد الكريم رافق  
جامعة دمشق

### ١ - مقدمة .

تبنت الدولة العثمانية المذهب الحنفي مذهباً رسمياً للدولة ، في حين تعاملت السلطة المملوكية مثلاً ، التي حكمت بلاد الشام ومصر ( ١٢٦٠ - ١٥١٧ ) ، مع مختلف المذاهب الفقهية على قدم المساواة ، مع تقدير خاص للمذهب الشافعي الذي تعتنقه أكثرية السكان فيها<sup>(١)</sup> . وعلى الرغم من أن الشريعة الإسلامية بقيت عماد التشريع وأساسه ، فقد اقتضت الضرورة ومستلزمات الإدارة في مناطق الدولة المترامية الأطراف ، المتعددة الشعوب والثقافات ، إدخال أنظمة وقوانين اختلفت من منطقة إلى أخرى . وقد تعارضت هذه الأنظمة مع مبادئ الشريعة حيناً والتقت معها أحياناً . واضطرت الدولة إلى الاعتماد على المذاهب الفقهية الأخرى لإيجاد حلول لبعض المشكلات ولو تعارض ذلك مع المذهب الحنفي الرسمي .

واجهت الدولة العثمانية ، منذ بدايتها ، مشكلة التوفيق بين اعتمادها مذهباً فقهياً معيناً ، وضرورات الإدارة والحكم . وتجلت ذلك بشكل واضح في طريقة تجنيد الجيش الانكشاري . ومن المعروف أن الإمارة العثمانية ، في بداية أمرها ، اعتمدت على الفزاة من التركمان في ترسيخ قوتها لما كانوا عليه من حماسة في غزو أعداء الدين ونشر الإسلام ومقاومة أعدائه . ثم اعتمدت الاقطاع العسكري ، على غرار السلاجقة ، في تكوين جيش اقطاعي ، بأن اقطعت الجندي قطعة من أراضي الدولة الأميرية (نسبة إلى أمير) يعيش من واردها ، ويجهز نفسه وعدداً من أتباعه يتناسب وحجم الاقطاع ووارده ، ليكون في عداد الجيش الاقطاعي ( السباهي أي من الفرسان ) ، ويدافع عن الدولة وبالتالي عن اقطاعه . ولكن هؤلاء الجنود الاقطاعيين سرعان ما تعلقوا بالأرض بأكثر من الحرب ، فعمدت الدولة ، أزاء توسع فتوحاتها وزيادة مسؤولياتها ، إلى استحداث جيش جديد عرف بالانكشاري ، تحريفاً للكلمة التركية ( Yeni çeri ) ،

---

دراسات تاريخية ، العددان ٤٣ و ٤٤ ، أيلول - كانون الأول ١٩٩٢ .

وجند في البدء من خمس الاسرى ، وفق مبادئ الشريعة الاسلامية ، وتقاضى افراده المرتبات عوضا عن الاقطاعات . ونظرا لعدم كفاية هذه النسبة ( الخمس ) لاحتياجات الدولة العسكرية ، اعتمدت الدولة في التجنيد ما عرف بالدفشمة ، أي جمع الشباب من البلقان لتدريبهم وتجنيدهم . وبرز بين هؤلاء المجندين الصقالبة من الرومان والبلغار ، ولم يبرز بينهم اليونانيون أو اليهود ، على كثرتهم بعد طرد اليهود من اسبانيا ( السفارديم ) في أواخر القرن الخامس عشر ولجؤهم الى البلقان . وكان هؤلاء الشبان يدربون في مدارس القصر على فنون القتال ، ويعتقون الدين الاسلامي ، وينخرط غالبيتهم في الجيش ، وتوظف الفئة المختارة منهم في الوظائف الادارية كحكام للولايات ، وحتى كصدور عظام في الدولة ، وأفادت الدولة من ذلك بأنها انتزعت من الشعوب الخاضعة العنصر الشاب الذي يمكن أن يثور عليها ، وأمنت بالوقت نفسه ، مصدرا لجنود موالين لها . وحين بدأ المسلمون الاحرار بالانخراط في سلك الانكشارية ليفيدوا من امتيازاتها ، وأهملت الدفشمة ، فسد هذا الجيش ، وأثر فسادة على انهيار الدولة ككل .

وقد ثارت بين الباحثين في التاريخ العثماني مسألة فقهية مركزية حول أسباب تجنيد الصقالبة في الجيش دون غيرهم من اليونانيين واليهود ، واعتناق هؤلاء المجندين النصارى الاسلام ، وما اذا كان اعتناقهم الاسلام قسريا ، الامر الذي يخالف قواعد الشريعة الاسلامية التي تنص على ان لا اكراه في الدين . وذهب مستشرق كبير ، مثل الفرنسي لوي ماسينيون ( Louis Massignon ) الى القول إن الدفشمة انتقاص من الشريعة لانها تتضمن القسر في انتزاع الشبان الصقالبة من أسرهم وجعلهم يعتنقون الاسلام . فكيف تخالف دولة اسلامية كبرى مبادئ الشريعة ؟ وقد وجد المؤرخ النمساوي بول فيتيك ( Paul Wittek ) ، استاذ التاريخ العثماني في جامعة لندن سابقا ، ان العثمانيين لم يخالفوا الشريعة بجعل هؤلاء المجندين يعتنقون الاسلام ، وذلك في حال اعتمادهم مذهب الامام الشافعي عوضا عن المذهب الحنفي الرسمي . فقد فرق الامام الشافعي في كتاب الام (٢) بين أهل الذمة الذين وجدوا قبل الاسلام مثل اليونانيين واليهود ، فهؤلاء ذمتهم مصونة ، وأهل الذمة الذين أصبحوا كذلك بعد ظهور الاسلام ، فهؤلاء ذمتهم غير مصونة لانه كان عليهم اختيار الاسلام ، ومن هؤلاء الاخيرين الصقالبة الحديثو العهد بالنصرانية (٣) .

وهكذا ، فان امكانية عودة الدولة للعمل بمقتضى الفقه الشافعي ، في بعض الحالات الرئيسية ، كانت مباحة ، على الرغم من اعتماد المذهب الحنفي مذهبا رسميا في الدولة . وهناك مجالات متعددة تجلت فيها العودة الى أكثر من مذهب . كما اعتمدت القوانين الوضعية التي كثيرا ما تعارضت مع تعاليم الشريعة .



ومثلما ذكر عن استخدام العثمانيين المذهب الشافعي في مجال الدفشمة، فقد اعتمدوه بكثرة ، بتقدم الزمن، في مجال العلاقات الزراعية كما اعتمدوا ، بدرجة أقل، المذاهب الأخرى ، وبخاصة في الأراضي الوقفية والميرية ( الاميرية ) . واستغل موظفونهم وأصحاب النفوذ من بينهم اختلاف المذاهب في التفسير للأثراء . وكلما ازداد ضعف الدولة العثمانية كلما تراخى الاعتماد على المذهب الحنفي الرسمي وكثر الاعتماد على المذاهب الأخرى حسبما تقضي مصالحهم .

## ٢ - الالتزام بالمذهب الحنفي الرسمي في العلاقات الزراعية في أوائل الحكم العثماني :

يلاحظ في الحقب الأولى للحكم العثماني لبلاد الشام أن القاضي الحنفي كانت له الأولوية في النظر في عقود استئجار الأراضي الزراعية ، ولهذا كانت معظم هذه العقود تقع ضمن المدد الزمنية المسموح بها بحيث لا تتجاوز ثلاث سنوات إلا في حالات قليلة، وذلك التزاما بمبادئ الشريعة التي جذت ألا تزيد المدد على ثلاث سنوات ، وبخاصة في الأراضي الميرية والوقفية والأراضي العائدة للإيتام ، كما صرح بذلك مفتي دمشق الحنفي حامد أفندي العمادي ( ١١٠٣ - ١١٧١ هـ / ١٦٩٢ - ١٧٥٨ م ) في فتاواه التي نقحها أمين الفتوى بدمشق فيما بعد ، محمد أمين الشهير بابن عابدين ، في كتاب (العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية ) (٦) ( ج ٢، ص ٩٢-٩٣ ) ، « أقول مقتضى هذا أن أراضي بيت المال لا تؤجر أكثر من ثلاث سنين كأراضي الوقف والبيتم » . وأكد ذلك الجزيري في كتابه ( الفقه على المذاهب الأربعة ) ، حيث ذكر في الفقه الحنفي أن ( ليس للمدة حد في الملك ... أما في الوقف فلا تصلح اجارة الأراضي أكثر من ثلاث سنين والمساكن والحوانيت ( الدكاكين ) وغيرها أكثر من سنة إلا إذا كانت مصلحة الوقف تقضي بتأجير الوقف أكثر من ذلك (٧) .

وبتوالي الزمن وانتشار الضعف في الدولة العثمانية ساء نظام استغلال الأراضي الزراعية وبخاصة منها الميرية والوقفية ، وأصبح إيجار الأراضي يعقد لفترات طويلة ليست لمصلحة الميري أو الوقف وإنما لمصلحة الفئات الاجتماعية المتنفة التي استغلت ذلك للأثراء . ولتبرير هذه المدد الطويلة تحول المستفيدون من عقود الإيجار عن المذهب الحنفي الرسمي ، المتشدد في هذا المجال ، إلى المذاهب الأخرى . وسندرس عينات مختارة من عقود الإيجارات عبر فترات زمنية متباعدة لتبيان هذا التحول من مذهب إلى آخر والفئات المستفيدة من ذلك .

اعتمد المذهب الحنفي مذهباً رسمياً للدولة في بلاد الشام منذ مطلع الحكم العثماني ، يدل على ذلك أن التعيين في الوظائف الدينية الرسمية الكبرى ، كالافتاء والقضاء ونقابة الاشراف ، اقتصر على أتباع هذا المذهب . وقد سمح للمذاهب

الأخرى أن تقضي بين أتباعها ، ولكن أحكامها وقراراتها في معظم القضايا لا تصبح قانونية ونافذة إلا إذا اعتمدت من قبل القاضي الحنفي الرومي ( العثماني ) الذي أقام في مركز كل ولاية وحمل لقب قاضي القضاة . ونظرا لحرص العلماء ، شاغلي المناصب الدينية الكبرى في عهد السلطنة المملوكية ، على الاحتفاظ بمناصبهم فقد تحول عدد منهم عن مذاهبهم إلى المذهب الحنفي (٨) . وبتفشي الضعف في الدولة العثمانية منذ أواخر القرن السادس عشر أمكن للسكان المحليين ، الذين عرفوا في الوثائق التركية كما في الكتابات المحلية بأولاد العرب ، أن يخترقوا معظم المؤسسات الدينية الكبرى مثل منصب الافتاء الحنفي الرسمي ونقابة الاشراف ، ويحلوا فيها محل الاروام . وبقي منصب قاضي القضاة باستمرار بأيدي الاروام لاهميته في فرض النفوذ العثماني . وحتى في هذا المجال جرى تساهل كبير من قبل هذا القاضي الرئيسي الرسمي تجاه ترايد نفوذ الاعيان ، ومعظمهم من الشيوخ والعلماء ونقباء الاشراف وزعماء الجند ، في اعتماد المذهب الذي يتفق ومصالحهم في القضايا الزراعية . وازاء هذا الضعف نجد فتورا في التحول إلى المذهب الحنفي في القرن السابع عشر ، وأشد منه في القرن الثامن عشر ، بدلالة ما نلاحظه في كتب التراجم المختصة بكل قرن . ففي كتاب نجم الدين الغزي ، ( الكواكب السائرة في أعيان المئة العشرة ) / القرن السادس عشر الميلادي ، نجد كثرة من العلماء تتحول إلى المذهب الحنفي للحصول على المناصب الدينية الرسمية أو للاحتفاظ بها ، ثم يتناقص عددهم كما نلاحظ ذلك في كتاب محمد الامين المحبي ، ( خلاصة الاثر في أعيان القرن الحادي عشر ) / السابع عشر الميلادي . ويزداد العدد تناقصا في كتاب محمد خليل المرادي ( سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر ) / الثامن عشر الميلادي ، وكذلك كتاب الشيخ عبد الرزاق البيطار ( حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر ) / التاسع عشر الميلادي . ويتزامن مع هذا العزوف عن التحول إلى المذهب الحنفي الرسمي ، العزوف عن تطبيق قواعد المذهب الحنفي الصارمة في قضايا العلاقات الزراعية كما في غيرها .

وسنستعرض عينة من استئجار العقارات في أواخر القرن السادس عشر ، وبينها نسبة كبيرة من الاراضي الزراعية العائدة للاوقاف فحين كان النفوذ العثماني قويا نرى المذهب الحنفي وشروطه بالايجار قد اعتمدت بشكل كبير ، وبخاصة بالنسبة لمدة عقد الايجار ، التي يجب ألا تزيد على الثلاث سنوات إلا في حالات استثنائية وفي أنواع معينة من العقارات ، وذلك لمصلحة الجهة المستفيدة من العقار ، ففي المدد القصيرة يبقى للمالك العقار أو للمسؤول عن الاراضي الاميرية أو الناظر ، أو المتولي على الوقف المبادرة في إعادة النظر بشروط الايجار والاجرة ، وبخاصة بسبب التدهور في قيمة العملة الذي استلزم إعادة النظر ، بين فترة وأخرى ، بقيمة الايجار .

وقد أجرينا دراسة احصائية دقيقة لاول سجل من محاكم دمشق الشرعية في العهد العثماني يتوافر لدينا ، ويغطي السنوات ما بين ١١ شعبان ٩٩١ ، و ١٢ رجب ٩٩٣ هـ / ( ٣٠ اب ١٥٨٣ - ١٠ تموز ١٥٨٥ ) فوجدنا خمسين عقدا ايجار تتوزع على عقارات سكنية وتجارية كالدكاكين والطواحين والقيساريات ، وزراعية كالبساتين والكروم وقطع الاراضي بعضها ملك خاص ومعظمها تابع لاقواف خيرية بأكثرها ، وذرية ( أهلية ) في اقلها . ونلاحظ في ستة واربعين عقدا من عقود الايجار الخمسين هذه أن القاضي الذي نظر فيها كان حنفيا ، وفي ثلاث حالات كان حنبليا وفي حالة واحدة شافعيا . ويمكننا القيام بالاحصاء التالي ، على أساس هذه العينة ، لتبين السمات الرئيسية لعقود الايجار في تلك الفترة .

### انواع العقارات وعدد عقود الايجار ومددها

انواع العقارات	اقل من سنة	سنة	سنتين	ثلاث	اربع	خمس	ست	فوق ذلك	عدد العقود
سكنية	-	٥	-	٤	١	-	١	-	١١
تجارية	-	٢	١	٤	-	-	-	-	٧
زراعية	١	٤	٨	١٢	٣	-	-	١	٢٩
مختلط ( سكني ، زراعي )	-	-	-	١	-	-	-	-	١
مجرى ماء زراعي	-	-	-	٢	-	-	-	-	٢
المجموع	١	١١	٩	٢٣	٤	-	١	١	٥٠

يلاحظ في الجدول أعلاه أن عدد عقود العقارات المؤجرة على مدى سنتين تقريبا بلغ خمسين عقدا ، عدد عقود ايجار الاراضي الزراعية منها تسع وعشرون ، أي بنسبة ٥٨ ٪ ، تليها عقود العقارات السكنية ومجموعها أحد عشر عقدا ، بنسبة تبلغ ٢٢ ٪ ، ثم عقود الايجار التجارية ، وعددها سبعة ، ونسبتها ١٤ ٪ . وتضم العقود الزراعية بمعظمها بياض ( أي أرض ) بساتين أو كروم في ضواحي دمشق أو في القرى المجاورة لها ، يبلغ عدد أجزائها أحيانا في العقد الواحد عدة قطع أو بياضات (٩) . وفي أحد عقود الايجار ، ومدته ثلاث سنوات ، بلغ عدد قطع الاراضي في قرية حديثة الجرش أربعة وثلاثين قطعة استأجرها عسكريان ( ضابط برتبة بلوكباشي وآخر بلقب سباهي ) من أحد الزعماء العسكريين ( من أصحاب اقطاع الزعامة ) ، بصفته ناظرا على وقف

خيري (١٠) . وكان بعض الاراضي الزراعية وقفا خيريا أو ذريا . وتتألف العقارات السكنية من دور داخل دمشق ( باطنها ) أو ظاهرها . أما العقارات التجارية فضمن طاحونتين وحماما وقيسارية ( أشبه بالخان للمبيت وللتجارة ) (١١) وحوانيت . وضم أحد العقود خمسة عشر حانوتا في باطن دمشق استوَجِر نصف كل منها ، أي بنسبة اثني عشر قيراطا من الحانوت الواحد (١٢) .

ان كثرة عقود ايجار الاراضي الزراعية ، وانصباب عدد كبير منها على أراضي الاوقاف ، واشتمالها بمعظمها على بياض بساتين وكروم وقطع أراضي ، له دلالتة الهامة . ففي مثل هذه الحالات يدل استئجار بياض الأراضي التي تحمل اشجارا متنوعة وتقع في المنطقة الخضراء ظاهر دمشق أو في القرى بجوارها، على ان المستأجر يستفيد من استغلال الأرض كما يفيد من الاشجار والابنية التي قد تكون قائمة عليها ومستقرة فيها ، وتعرف بالقرار . وقد يكون هو المالك الفعلي لها أو لاجزاء منها لانه في الحالات التي تكون فيها الأرض وقفية فان ما يزرع فيها أو يبنى عليها يكون ملكا أو وقفاً بنسب معينة . ويحق لمستأجر بياض الأرض ، في المذاهب الشرعية ، ان يزرع ما يشاء من الاشجار والزراعات في الأرض بموجب حق المفارسة والمناسبة ، وكذلك له حق اقامة الابنية ، فيصبح مالكا ، بموجب اذن له بذلك في عقد الايجار ، لثلاث ما يزرع أو يقيم من شجر وبناء ، أو نصفه أو ثلاثة أرباعه ، وتؤول ملكية الباقي الى الوقف الذي تعود اليه الأرض . ولكن يلاحظ في هذه العينة ان الاذن بالمفارسة أو المناسبة أو البناء كان غائبا تقريبا في عقود الايجار الخمسين ، ربما لعدم تمكين المستأجر من التملك على أراضي الاوقاف ومن ثم محاولته احتكار استئجارها لفترات طويلة للتصرف بما يملك كما حدث لاحقا. وبالمقابل نجد بندا خاصا يرد كثيرا في عقود الايجار، يعرف بالمساقاة، يعهد بموجبه الى المستأجر ان يتعهد بالعناية بالاشجار والزراعات القائمة على أرض الوقف والعائدة اليه ، ويقوم بخدمتها مثل ما يفعل بحصته التي يملكها منها ان وجدت . ويقدم متعهد المساقاة ، تبعا لذلك ، وفي الغالب الاعم ، سهما من الف سهم من واردات الحصة العائدة للوقف الى الوقف ويحتفظ بالباقي . وبهذا يمكن لمستأجر بياض الأرض ان يملك تقريبا ما بين نصف قرار الأرض وثلاثة أرباعه ، ان خول ذلك في عقد الايجار ، وان يتصرف بـ ٩٩٩ سهما من أصل الف سهم من الحصة العائدة للوقف من انتاج الشجر بموجب المساقاة . وفي هذا ربح كبير لمستأجر الأرض الوقفية وغبن كبير للوقف . والوثيقة التالية من سجل دمشق الاول للاعوام ( ٩٩١-٩٩٣ هـ / ١٥٨٣ - ١٥٨٥ ) ( ص ٢١٧ ) توضح أحد عقود الايجار والمساقاة فيه :

عبدالغفار عثمان

كانت الاصل السج  
امر الله ان الصالحين  
محمد بن ابي العباس  
مولى العاصم كماله  
السج حلاله  
السج حلاله  
السج حلاله  
السج حلاله



يلاحظ في هذه الوثيقة ، ومعظم وثائق عقود الإيجار في هذه العينة، ان المساقاة هي البند الرئيسي الوحيد في هذه العقود ، مع غياب بند المزارعة أو المناصبة الذي يشكل ربها اضافيا للمستأجر فيما لو طبق . ويدل غياب المزارعة أو المناصبة في عقود الإيجار هذه على قصر مدة العقد التي لم تتجاوز الثلاث سنوات الا نادرا ، والتي لا تسمح للمستأجر بزرع الاشجار واستثمارها ، وربما دل ذلك على اكتظاظ أراضي البساتين والكروم في ظاهر دمشق وضواحيها بالاشجار ، وأهم من ذلك على اكتفاء المؤجر بالاجرة الواردة اليه . وبخلاف عينة ( ٩٩١-٩٩٣ / ١٥٨٣-١٥٨٥ ) هذه نجد ان المزارعة والمناصبة قد انتشرت بكثرة في عقود الإيجار في القرن الثامن عشر ، لان مدد الإيجار غدت طويلة آنذاك تسمح للمستأجر بزراعة الشجر واقامة الابنية كما انها وسيلة لابتزاز اموال الاوقاف بالاستيلاء على معظم وارداتها .

ويتبين من عينة ( ٩٩١ - ٩٩٣ / ١٥٨٣ - ١٥٨٥ ) ان معظم عقود الإيجار لم تتجاوز الثلاث سنوات وهي المدة التي يشترطها المذهب الحنفي في الاراضي الميرية والوقفية وأراضي اليتيم ، وفي حالة واحدة بلغت مدة أحد العقود تسع سنوات . ومما يفسر طول هذه المدة أن المستأجر كان له بذمة المؤجر مبلغ قدره أربعة وخمسون سلطانيا ذهباً ، في حين أن اجرة المأجور بلغت اثنين وعشرين سلطانيا ونصف قاصص بها المؤجر للمستأجر ، أي ان كثرة الدين على المؤجر هي التي اقتضت هذا الطول في مدة عقد الإيجار (١٢) .

ويتبين لنا كذلك من دراسة عقود الإيجار في هذه العينة ان الغالبية العظمى منها قد نظر فيها القاضي الحنفي كما يدل على ذلك الجدول التالي:

انواع العقارات	عدد العقود	هوية القاضي			المالكي
		الحنفي	الشافعي	الحنبلي	
سكنية	١١	١٠	-	١	-
تجارية	٧	٧	-	-	-
زراعية	٢٩	٢٦	١	٢	-
مختلطة	١	١	-	-	-
مجرى ماء زراعي	٢	٢	-	-	-
المجموع	٥٠	٤٦	١	٢	- = ٥٠

نظر القاضي الحنفي في ستة واربعين عقدا من أصل خمسين ، وتدل هذه النسبة العالية على الالتزام بالمذهب الحنفي الرسمي على الرغم من ان معظم سكان بلاد الشام شافعية . وفي أكثر من عقد ايجار كان احد الاطراف شافعيًا ومع ذلك نظر في مثل هذه العقود من قبل القاضي الحنفي ، مما يدل على أولوية المذهب الحنفي رسميًا (١٤) . ونظر القاضي الشافعي في عقد واحد والحنبلي في ثلاثة عقود . ومما يلفت الاهتمام عدم نظر القاضي المالكي في أي عقد من عقود الإيجار ، ربما بسبب قلة الملكية ، لان هذا المذهب الذي كان سائدًا في أقطار المغرب العربي ، لم يكن اتباعه قد كثروا في بلاد الشام كما حدث فيما بعد ، بدافع الهجرة أو المجاورة أو التجارة ، وبخاصة حين قدمت جاليات مغربية كبيرة الى بلاد الشام بدافع العمل ولا سيما في المجالات العسكرية ، أو بدافع النجاة من اضطهاد المستعمرين الاوربيين بعد احتلال فرنسا للجزائر عام ١٨٣٠ . وفي إحدى القضايا التي كان فيها المستأجر جمال الدين الرملي المالكي نائبًا للقاضي الحنفي سابقًا فقد نظر القاضي الحنفي في عقد استئجاره . أما عقود الإيجار الثلاثة التي نظر فيها القاضي الحنفي فقد كان المستأجر في أحدها نصرانيا ، وتضمن العقد استئجار قاعة بمحلة القيمرية بحارة زقاق الطواشي ، وفي الآخر كان عسكريًا واشتمل العقد على استئجار أراضى بقرية دمانية ( ٥ ) في ضواحي دمشق ، وفي العقد الثالث كان المؤجر من آل محاسن والمستأجر من آل الاسطواني ، والمأجور نصف مزرعة وقف بالمرج . ويذكر أن آل محاسن أحناف وكانت عليهم خطابة الجامع الأموي ، وأن آل الاسطواني من اصول نابلسية ، وبالتالي حنابلة ، تحول أفرادهم بالتدريج منذ بداية العهد العثماني الى المذهب الحنفي ، ولعل هذا الوقف كان لاجدادهم الحنابلة .

ويمكننا كذلك أن نلاحظ نسبة قيمة إيجارات العقود وفق مذاهب القضاة الذين نظروا فيها كما في الجدول التالي :

مذاهب القضاة	أعداد عقود الإيجار	النسبة	مجموع الاجور بالقطعة الفضية	النسبة
الحنفي	٤٦	٩٢٪	١٠٨٠٠٠	٩٥.٥٠٪
الشافعي	١	٢٪	١٢٠٠	١.٠٦٪
الحنبلي	٣	٦٪	٣٨٨٠	٣.٤٤٪
المالكي	-	-	-	-
المجموع	٥٠	١٠٠.٠٠٪	١١٣.٠٨٠	١٠٠.٠٠٪

ونظرا لأن بعض الاجور أعطيت بالسلطاني الذهب الذي تعادل الوحدة منه في بلاد الشام آنذاك اربعين قطعة فضية ، وان قطعة الفضة هذه التي كانت الغالبة تساوي درهمين عثمانيين (١٥) ، فقد وحدنا الاجور بالقطعة الفضية .

وفي حين بلغت نسبة عقود الايجار التي نظر فيها القضاة الحنفيون ٩٢٪ من مجموع العقود ، فان مجموع ايجارات العقود التي نظر فيها هؤلاء القضاة بلغت نسبة ٩٥.٥٠٪ من مجموع الاجور ، مما يدل على أهمية العقود التي نظر فيها القضاة الحنفيون ومعظمها يشتمل على أراض زراعية .

### ٣ - التحول عن المذهب الحنفي الى المذاهب الاخرى واتر ذلك في العلاقات الزراعية :

حدث سوء التصرف في العلاقات الزراعية أكثر مما حدث في عقود ايجار الاراضي الوقفية ، وأقل من ذلك في عقود الايجار في الاراضي الميرية . أما بالنسبة لعقود بيع وشراء الممتلكات ، فالاراضي الميرية والوقفية لم تكن خاضعة للتملك كبياض ، ولكن أمكن شراء الاشجار والابنية القائمة عليها كما أمكن الحصول على حق التصرف بزراعتها ، وهو المعروف بمشد المسكة ، مقابل عوض ، وليس ثمنا (١٦) ، وكان هذا الحق يُعطى من قبل بائع القرار ، أي الشجر أو الابنية القائمة على البياض ، الوقفي أو الميري ، الى مشتريه ، وذلك بموجب بند خاص في عقد البيع . ويعرف التنازل عن هذا الحق بالفراغ وذلك مقابل عوض مالي . ويكون مشد مسكة الارض المفروغ عنه مساويا لحجم المبيع ( القرار ) . وفي حال بيع الشجر فان ما يدفع لقاءه يعرف بالثمن ، في حين أن الفراغ عن مشد المسكة يتم بالعوض . ولم يكن الثمن مساويا دائما للعوض ، واختلف ذلك من اراضي قرية الى أخرى ، وتبعاً لنوعية الزراعة في هذه الاراضي . ويفرغ أحيانا عن مشد المسكة لشخص ما دون أن يرافق ذلك عقد شراء للاشجار أو الزراعات القائمة في أرض مشد المسكة ، وذلك في حال عدم وجود قرار على الارض ، وتكون الارض في هذه الحال خالية من المزروعات والاشجار والابنية وتعرف بأنها سليخ . وأمكن لمشد المسكة أن يحوز عليه شخص أو أكثر ، وأن يورث ويقسم بين الورثة .

وجرى سوء تصرف بالنسبة لمشد المسكة تبعا لمذهب وآخر ، فالمذهب الحنفي منع فراغ مشد المسكة من شخص لآخر في غياب الشركاء الآخرين ، وكذلك اذا لم يرص متولي أرض الوقف عن المبيع . وازاء تشدد المذهب الحنفي في هذه الامور وغيرها كان البعض يلجأ في هذه الحالات الى القاضي الشافعي ، وأقل من ذلك للحنبلي ، لتسوية

ذلك بموجب مذهب كل منهما ، ثم تعتمد المحكمة الشرعية ذلك بمعرفة القاضي الحنفي في معظم الاحيان . ويدفع المتصرف بمشد المسكة ضريبة العشر والتكاليف الاخرى المترتبة على الممتلكات (١٧) .

وتختلف عقود اليجار ، وبخاصة في الاراضي الميرية والوقفية ، بالنسبة لمدها ، وقيمة ايجارها ، وحجمها ، وحكم المذاهب المختلفة فيها بمرور الزمن ، وتفشي سوء الادارة في الدولة العثمانية ، وسيطرة كبار المستغلين على واردات هذه الاراضي . وتوضح ذلك دراسة عينة من عقود ايجار الاراضي الوقفية لعام كامل هو ١١١٢هـ / ١٧٠٠ - ١٧٠١ ، التي نظرت فيها محاكم دمشق الشرعية . وترد عقود اليجار التي تمت في ذلك العام في سجلات محاكم دمشق الشرعية ذوات الارقام ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٦ .

ونلاحظ تطورات هامة في العلاقات الزراعية في العينة الجديدة التي تنأى عن العينة السابقة ( ٩٩١-٩٩٣/١٥٨٣-١٥٨٥ ) بنحو مائة وست عشرة سنة . وكانت معظم الاراضي الزراعية المؤجرة في العينة الجديدة وقفية ، في حين كانت في العينة السابقة ميرية ووقفية وملكا خاصا في آن واحد وبنسب متقاربة . والاهم من ذلك أن معظم الاشجار والابنية ( القرار ) على الاراضي الوقفية المؤجرة قد أصبح ملكا يعود في غالب الاحيان للمستأجر . ولهذا يكثر في عقود ايجار هذه الاراضي الوقفية في هذه العينة ، خلافا للعينة السابقة ، ورود بند المغارسة والمناسبة الذي يؤذن بموجبه للمستأجر بأن يفرس ما شاء من الفراس وأن يقيم ما أراد من الابنية على أرض الوقف ، ويكون نصف ما يفرس او يبنى او ثلثاه او ثلاثة أرباعه ملكا للمستأجر ، والباقي للوقف .

وتختلف هذه النسب باختلاف نوعية الارض وموقعها ومساحتها ، وكمية المياه المتوافرة فيها ، ونوعية الاشجار المزروعة فيها ، وعدد المستأجرين والمؤجرين ، ونوعية الوقف وما اذا كان خيريا او اهليا ، وكذلك هوية القاضي ، حنفيا كان أم غير حنفي .

ويتمتع المستأجر في عقود ايجار عينية عام ١١١٢ هـ ، بالاضافة الى اذن المغارسة او المناسبة ، بحق المساقاة ، اي العناية بالاشجار والمزروعات العائدة للوقف ، ويكون للوقف سهم من ألف سهم من واردها ، ويذهب الباقي للمستأجر . وبهذه الامتيازات المتكاثرة - في هذه العينة المتقدمة زمنا - يتمتع المستأجر بمعظم واردات الارض الوقفية ، وبالتالي يحرم الوقف من جزء كبير منها ، فيناله الخراب ويتلاشى ، وكان هذا أحد الاسباب الرئيسية لخراب عدد من الاوقاف الخيرية ، وهذا ما عبر عنه الشيخ عبد القادر بدران في كتابه : ( منادمة الاطلال ومسامرة الخيال ) (١٨) ، حين قال : « فكنت أمضي الايام متجولا ، واكثر التسأل حتى أجد بعض أثر أو أهدي الى اسم مكان ، خصوصا وأنا نزيل تلك المدينة الزاهرة ( يقصد دمشق ) . وربما كان يدلني

على الاثر قبر الواقف ، ان كان ، لان أصحابنا اصطالحوا على اختلاس المدرسة ، ووقفها ، ومسجدها ، ولم يجسروا على ابتلاع قبر الواقف فله در صلاحهم ! ولو سمحت نفوسهم بابتلاع القبر أيضا ليئسنا من مشاهدة طلل !...

فمن ثم ترى بستانا وهو نزهة الناظرين وفيه قبة عالية بها قبر عظيم ، فاذا سألت عنه قيل لك : هذا قبر الولي الفلاني ، أو الصحابي ، ويسميه باسم غريب ، ويكون أصل ذلك البستان مدرسة أو جامعا ، فاختلس مكانهما ، وغرس بالأشجار . « ويقول في مكان آخر : « فكم من مدرسة ابتلعنا أو قافها ، وتركناها خاوية على عروشها ، ثم عمرناها دارا ، وكم من مسجد بعناه وأكلنا ثمنه » .

ونظرا لأن المستأجر أصبحت له مصلحة أكبر في استئجار الأرض الوقفية ، التي يملك من نصف الى ثلاثة أرباع أشجارها وغراسها أو أبنيتها ، لمدد طويلة ، فان عقود الايجار تصبح بالتالي طويلة الاجل لتمكين المستأجر من استغلال الأرض وما عليها لفترة كبيرة من الزمن . وللوصول الى هذه الغاية لجأ معظم مستأجري الأراضي الوقفية في عينة ١١١٢ / ١٧٠٠ - ١٧٠١ الى القاضي الشافعي الذي أباح المدة الطويلة للايجار وتساهل في شروط أخرى ، خلافا للقاضي الحنفي الذي التزم بالسنوات الثلاث ولم يقر المدة التي تجاوزتها . وفي احدى القضايا النادرة في هذه العينة اضطر القاضي الحنفي أن يلغي حكما للقاضي الشافعي يبيح استئجار أرض وقفية مدة عقدين يضم العقد منهما ثلاث سنوات وحكم ( ان الاجارة في أرض الوقف لا تصح الا في ثلاث سنين وأن اجارة ما زاد عليها غير صحيح ، وابطل اجارة المدة الزائدة على الثلاث سنين لكونها لم تصادف محلا شرعيا ) (١٩) .

ونورد فيما يلي القضية كما وردت في سجل المحكمة :



ويلاحظ كذلك في عينة عام ١١١٢ هـ أن معظم عقود الإيجار كانت تجدد مدتها قبل انقضاءها لتأمين دوام استثمارها ، والعبارة المستخدمة في هذه المناسبة هي ( ويد المستأجر ثابتة على ذلك بحكم تواجره السابق ) وهذا يعني أن عقد الإيجار يتجدد بصورة غير محدودة .

وتدفع إيجارات الأراضي الوقفية سنة فسنة إذا كانت زراعية ، أو يوميا أو شهريا إذا كانت تجارية ، كالطاحون والحمام والقيسارية والحنوت ، وقد تدفع الإجرة مقدما أو بالتقسيط أو في السنة التالية لعقد الإيجار ، أو حين يحل الموسم الجديد ، وتستخدم في هذه الحالة العبارة التالية : ( الواقع غلال كل سنة فيها وفي التي تليها ) . وأحيانا كانت الإجرة تدفع نقدا ، وأقل من ذلك عينا .

وتلخص القضية التالية ما حكم به القاضي الشافعي وما خالف فيه المذهب الحنفي بالنسبة لعقد إيجار الأرض الوقفية ، كما حرر ذلك في سجل محكمة دمشق الشرعية بتاريخ ١٨ رجب ١١١٢ / ( ١٩ كانون الأول ١٧٠٠ ) أي في عينة عام ١١١٢ هـ: لدى مولانا القاضي محمد بن عمر الشافعي استأجر سالم أغا ابن عبد الرحمن من أهالي كفرسوسيا بماله لنفسه من فخر الفضلاء والمدرسين محمد أفندي الناظر الشرعي على وقف جده . . جميع بياض المقسم الشمالي ومساحته فدان ونصف فدان خطاط بحق الحصة وهي الثلث من قسم البستان بالقرية المذكورة . . وشرب ذلك من الماء أربع ساعات ونصف وقراط وثلث في كل أسبوع نهار الاثنين وليلة الثلاثاء . . . لمدة ثلاثة عقود كل عقد يشمل سنتين أول المدة يوم تاريخه بأجرة عن كل سنة ثلاثة عشر غرشا وثلث غرش أسدى صحيح محل أجرة كل سنة في منتصفها . . واذن الناظر للمستأجر أن يفرس بأرض المأجور ما أحب واختار من أنواع الأشجار المثمرة وغيرها ومهما يفرسه يكون النصف منه تبعا لأرضه جار في الوقف والنصف الثاني في ملك المستأجر . . وشهد شهود بمعرفة المأجور وأن الأجرة هي أجرة مثل ذلك وأن في الغراس على الحكم المزبور حظ ومصلحة شرعية عايد نفعها على جهة الوقف ، ثم حضر الحاج محمد ابن علي وطلب من الناظر أن يؤجره المأجور مدة سنتين بزيادة غرشين ونصف في أجرة كل سنة فأجاب الناظر إلى ذلك وادعى على المستأجر أن عقد التواجر غير صحيح لكون شرط الواقف أن لا يؤجر وقفه أكثر من سنتين ، وأن لا يناصر ولا يفارس عليه ، والأجرة والمناسبة والمفارقة غير صحيحة بالمقتضى المزبور وطالبه بتسليم ذلك إليه ليؤجره للمزيد ، فأجاب أنه استأجر ذلك لدى حاكم شافعي يرى صحة ذلك وثبت لديه حين التواجر أن في إيجار المأجور المدة المرقومة بالأجرة المزبورة وفي الإذن في الغراس على الحكم المرقوم كمال الحظ والمصلحة لجهة الوقف ، وأن الزيادة الصادرة من المزيد زيادة ضرر وتعت ، فلم يقره الناظر على ذلك ، فأحضر المستأجر بينة تشهد له بذلك فشهدوا في وجه الناظر والمزيد أن في إيجار المأجور المدة المرقومة بالأجرة

المزبورة وفي المغارسة المزبورة كمال الحظ والمصلحة العائدة نفعها على جهة الوقف، وأن الزيادة زيادة ضرر وتعنت، فعند ذلك عرف الحاكم الشافعي الناظر والمزيد أن في المدة والاجرة والمغارسة حظ ومصلحة للوقف وأن كانت المدة طويلة وخالفت شرط الواقف حيث ثبت الحظ والمصلحة لجهة الوقف . وأبقى المأجور بيد المستأجر ، ومنع الناظر والمزيد من معارضته ، وحكم بصحة التواجر والمدة والأذن في الفراس وأن خالف شرط الواقف ، وذلك على قاعدة مذهبه الشريف . ثم رفع الامر للقاضي الحنفي فأيد الحكم الصادر عن القاضي الشافعي (٢٠) .

وإذا ما انتقينا ثلاث عينات هي ٩٩٣ - ٩٩١ / ١٥٨٣ - ١٥٨٥ ، ١١١٢ / ١٧٠٠ - ١٧٠١ ، ١١٣٧ / ١٧٢٤ - ١٧٢٥ (٢١) ، وأجرينا مقارنة بين عدد العقود ، ومجموع الايجار ، بالنسبة للقضاة الرئيسيين في دمشق ، وهم الحنفي ، والشافعي والحنبلي الذين نظروا فيها ، تتبين لنا النتائج التالية :

#### عقود الايجار بالنسبة لقضاة كل مذهب

الحنفي		الشافعي		الحنبلي	
المجموع	العقود	النسبة	العقود	النسبة	العقود
عينة ٩٩١ - ٩٩٣ / ١٥٨٣ - ١٥٨٥					
٥٠	٤٦	٪٩٢	١	٪٢	٣
عينة ١٧٠٠ - ١٧٠١ / ١١١٢					
٢٠	٢	٪١٠	١٦	٪٨٠	٢
عينة ١٧٢٤ / ١١٣٧ - ١٧٢٥					
٢٨	٢	٪٧٠١٤	٢٥	٪٨٩٢٩	١
				٪٢٥٧	

يتبين من الجدول أعلاه كيف أن قضاة المذهب الحنفي الرسمي ، الذين كانت لهم الاولوية بالنسبة لعدد عقود الايجار التي نظروا فيها ، والتي بلغت ٩٢٪ من مجموع العقود في العينة الاولى ، قد خسروا هذه الاولوية في العينة التالية وانخفضت نسبتهم الى ١٠٪ لصالح قضاة المذهب الشافعي الذين استقطبوا ٨٠٪ من مجموع عقود ايجار الاراضي الوقفية الزراعية . وتنخفض نسبة عقود القضاة الحنفين في العينة الثالثة الى ٧١٤٪ من مجموع العقود ، في حين تزداد نسبة العقود التي نظر فيها القضاة الشافعيون الى ٨٩٢٩٪ ، وتنخفض كذلك نسبة عقود الحنابلة في العينة الاخيرة على قلة تلك النسبة في العينات الثلاث ، لصالح القضاة الشافعية كذلك .



ويمكن النظر الى جدول آخر يُعنى بقيمة الايجار في مختلف العقود التي نظر فيها قضاة كل مذهب من هذه المذاهب كالتالي :

مجموع ايجارات الاراضي بالنسبة لقضاة كل مذهب					
مجموع الايجارات	الحنفي	النسبة	الايجار	الشافعي	النسبة
الايجار	النسبة	الايجار	النسبة	الايجار	النسبة
عينة ٩٩١ - ١٥٨٣/٩٩٢ - ١٥٨٥					
١١٢.٨٠ بالقطعة الفضية	١.٨٠٠٠	٩٥.٥٠٪	١٢.٠٠	١.٠٦٪	٢٨٨.٠
٢٤٦١ بالقروش الفضية	٥٩٤	١٧.٦٠٪	٢٦٧٢	٧٧.٢٠٪	١٩٥
٤٩٣٤ بالقروش الفضية	٧.٠	١.٤٢٪	٤٥٦٧	٩٢.٧٤٪	٢٨٨
عينة ١١١٢/١٧٠٠ - ١٧.٠١					
عينة ١١٣٧/١٧٢٤ - ١٧٢٥					

ويتأكد من جديد ، بالنسبة لمجموع ايجار الاراضي كما في اعداد العقود ، كيف أن قضاة المذهب الحنفي الرسمي الذين كانت لهم الاولوية في بدايات الحكم العثماني في النظر في عقود الايجار قد خسروا هذه الاولوية التي بلغت ٩٥.٥٠٪ من مجموع ايجارات الاراضي في العينة الاولى لصالح قضاة المذهب الشافعي في العينة الثانية الذين استقطبوا ٧٧.٢٠٪ منها ، وكذلك في العينة الثالثة اذ بلغت نسبة قضاة المذهب الشافعي ٩٢.٧٤٪ ويبدو أن قضاة المذهب الشافعي كانوا أكثر تلاؤماً مع المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية الجديدة . وقد أفادت من تسامح المذهب الشافعي فئات متعددة من أصحاب الالقاب والنفوذ وكان في طليعة هؤلاء العسكريون العثمانيون ، وكذلك الافراد المحليون الذين اخترقوا المؤسسة العسكرية العثمانية ، وسيطروا من خلالها ودعموا نفوذهم بواسطتها . وقد استغل هؤلاء العسكريون سلطاتهم طيلة الحكم العثماني فسيطروا أيضا اقتصاديا ، وحتى اجتماعيا ، في مختلف ولايات بلاد الشام . ويؤكد الجدول التالي اولوية العسكريين العثمانيين في التعامل بعقود الايجار في العينات الثلاث التي رجعنا اليها :

### المستأجرون العسكريون

العينه	مجموع العقود	عقود العسكريين	النسبة	مجموع الإيجار	إيجار عقود العسكريين	النسبة
٩٩١ - ٩٩٣ / ١٥٨٣ - ١٥٨٥	٥٠	١٠	٪٢٠	١١٣٠٨٠ ( قطعة فضية )	٥٥٣٤٠	٪٤٩
١١١٢ / ١٧٠٠ - ١٧٠١	٢٠	٧	٪٣٥	٣٤٦١ ( قروش فضية )	١٧٣٤	٪٥٠.١٠
١١٣٧ / ١٧٢٤ - ١٧٢٥	٢٨	٩	٪٣٢.١٥	٤٩٣٤ ( قروش فضية )	٢٤٤٤	٪٤٩.٥٣

يتبين لنا من هذا الجدول أن عقود المستأجرين العسكريين قد تزايدت وبلغت أعلاها في عينة ١١١٢ / ١٧٠٠ - ١٧٠١ ، وذلك بالنسبة لمجموع الفئات الاجتماعية الأخرى مثل العلماء ( الشيوخ ) ، والإشراف ، وحاملي لقب حاج ، والتجار ، والناس العاديين ، والريفيين ، والنساء ، وغير المسلمين ، كما أن مجموع قيمة إيجارات العقود التي ارتبطوا بها نسبتها أكبر وتراوح حول نصف مجموع قيمة الإيجارات التي وظفتها الفئات الاجتماعية الأخرى مجتمعة . ويدل هذا على تحكم فئة العسكريين العثمانيين بالثروة الزراعية وبخاصة في الأراضي الوقفية والميرية (٢٢) .

ويمكن تتبع علاقة الفئات الاجتماعية بالقضايا الزراعية وموقف المذاهب الشرعية من هذه العلاقات الزراعية ، أفقياً بدراسة عدة ولايات في فترة واحدة ، أو عامودياً بتقصي التطورات التي حدثت في ولاية أو مدينة ما عبر فترات زمنية محددة . وفي الحاليتين تلقي مثل هذه الدراسات أضواء هامة على تطور العلاقات الزراعية أبان الحكم العثماني ، ومدى ما تعرضت له من تبدل واستغلال من قبل الفئات الاجتماعية المختلفة . وتاريخنا العربي بحاجة إلى دراسات اقتصادية واجتماعية معمقة تبين التحولات التي طرأت على القوى الاجتماعية والاقتصادية في مجتمع عثماني إقطاعي وزراعي ، قبل أن تستقطب الرأسمالية الصناعية الأوروبية اقتصاد الدولة العثمانية وتجعله يدور في فلكها بشكل كبير في القرن التاسع عشر ، وقد ترتب على ذلك تبدلات اقتصادية واجتماعية عميقة على مستوى الوطن العربي بل العالم قاطبة . ولفهم هذه التبدلات لابد من فهم واقع المجتمع الإقطاعي العثماني الذي سبقها والفئات التي سيطرت عليه .

## الحواشي :

- (١) انظر مثلا : شمس الدين محمد بن طولون ،  
مفاكهة الخلان في حوادث الزمان ، جزءان ،  
تحقيق محمد مصطفى ، القاهرة ١٩٦٢ -  
١٩٦٤ ، ج ٢ ، ص ١٤ ، ١٧ .
- (٢) كتاب الام ، طبعة مصر ، ٧ أجزاء ، بولاق  
١٣٢١ - ١٣٢٥ هـ . انظر مجلد ٤ ، ص ٩٧  
حيث جاء ( قال الشافعي فكل من دان ودان  
أبأؤه أو دان بنفسه وأن لم يدن أبأؤه دين  
أهل الكتاب أي كتاب قبل نزول  
الفرقان وخالف دين أهل الاوثان قبل  
نزول الفرقان فهو خارج من أهل  
الاوثان وعلى الامام اذا اعطاه الجزية وهو  
صاغر أن يقبلها منه عربيا كان أو عجميا .  
وكل من دخل عليه الاسلام ولا يدن دين أهل  
الكتاب حين كان عربيا أو عجميا فإراد أن  
تؤخذ منه الجزية ويقر على دينه أو يحدث  
أن يدن دين أهل الكتاب فليس للامام أن  
يأخذ منه الجزية وعليه أن يقاتل حتى يسلم  
كما يقاتل أهل الاوثان حتى يسلموا ) .  
Paul Wittek , « Devshirme and  
Shari'a , » Bulletin of the School  
of Oriental and African Studies,  
University of London, (BSOAS),  
vol. XVII, part 2, pp. 271 - 278.
- (٣) انظر بحثنا الذي القيناه في ندوة دولية في  
صوفيا ( ٢٦ ايلول - ٦ تشرين الاول ١٩٨٨ )  
بعنوان :  
« Ottoman Law and Shari'a in  
the court - records and the  
Fatáwá books in Syria : some  
case studies » .
- (٤) سجل حلب ، رقم ٢٦ ص ١٦٧ ، القضية  
المؤرخة في ٢ محرم ٩٩٤/٢٤ كانون الاول ١٥٨٥ ،  
وانظر أمثلة أخرى في سجل حلب ، رقم ٣ ،  
ص ٨٥٠ سجل رقم ١٠ ، ص ٨١٤ .
- (٥) جزءان ، القاهرة ، بولاق ، ١٢٧٠ هـ ،
- (٦) اعادت طبعة دار المعرفة ، بيروت ( بدون  
تاريخ ) .  
عبد الرحمن الجزيري ، كتاب الفقه على  
المذاهب الاربعة ، ٥ أجزاء ، دار احياء  
التراث العربي بيروت ، ١٩٨٦ ، انظر ج ٣ ،  
ص ١٠٣ .  
انظر أمثلة عن ذلك في كتاب ابن طولون ،  
مفاكهة الخلان ، ج ٢ .  
انظر مثلا سجل دمشق رقم ٢١ ص ٢١٧ ،  
٣٤١ .  
المصدر السابق ، ص ٢٢٢ .  
انظر حول القيسارية في دمشق :  
André Raymond, *Grandes Villes  
Arabes à l'époque Ottomane*  
La Bibliothèque Sindbad, Paris,  
1985, p. 258.
- (٧) سجل دمشق رقم ١ ، ص ٢٣٥ .  
المصدر السابق ، ص ٢٦٢ .  
المصدر السابق ص ٢٠١ ، ٢٠٤ ، ٢٩٣ .  
انظر : عبد الودود يوسف برغوث ، لواء  
حماة في القرن السادس عشر ، نظام الحكم  
وبنية المجتمع ، رسالة ماجستير قدمت الى  
جامعة عين شمس ، ( مطبوعة على الآلة  
الكاتبة ) ١٩٧٠ ، ص ٢٠٨ .  
انظر حول مشد المسكة : محمد امين الشهير  
بابين عابدين ( رد المحتار على الدر المختار )  
المعروف اختصارا بحاشية ابن عابدين ،  
خمس أجزاء ، القاهرة ، بولاق ١٢٧٢ هـ  
طبعة مصورة عنه اصدار دار احياء التراث  
العربي ، ١٩٨٧/١٤٠٧ ( ج ٤ ، ص ١٨ .  
للحصول على معلومات اضافية عن مشد  
المسكة في ولاية دمشق في الربع الاول من  
القرن الثامن عشر انظر بحثنا بالانكليزية  
الذي القيناه في المؤتمر الدولي حول البلاد  
السورية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر  
المنعقد في جامعة ايرلانغن بالمانيا الغربية في

انظر مقارنات اخرى بين مختلف الفئات (٢٢)

الاجتماعية وعلاقتها الزراعية في بحثنا المشار اليه سابقا :

« City and Countryside in a Traditional Setting ».

وانظر كذلك بحثنا اللذين يتابعان تطور العلاقات الزراعية في مناطق اخرى وفي فترات لاحقة وهما :

« Economic Relation between Damascus and the Dependent Countryside 1743 - 71 », *The Islamic Middle East, 700-1900 , Studies in Economic and Social History*, edited by A.L. Udovitch, Darwin Press, Princeton , 1981, pp. 653 - 685; « City and Countryside in Ottoman Syria », *Urbanism in Islam, The Proceedings of the International Conference on Urbanism in Islam*, University of Tokyo, 22 - 28 October , 1989, 4 volumes, see vol. 3, pp. 97-144 .

الفترة بين ١/٥ تموز ١٩٨٩ وعنوانه :  
« City and Countryside in a Traditional Setting: the case of Damascus in the first quarter of the eighteenth century », International conference on the Syrian Land in the eighteenth and nineteenth century , July 5 - 9 1989, Friedrich - Alexander - Universitat, Erlangen - Nurnberg, West Germany .

وقد طبعت بحوث هذا المؤتمر مؤخرا في الكتاب التالي :

*The Syrian Land in the 18 th and 19 th Century*, ed. Thomas Philipp, Berliner Islamstudien , Bd . 5 , Franz Steiner Verlag , Stuttgart, 1922, see pp. 295 — 332 .

(١٨) طبع دمشق ، ١٣٧٩ هـ ، ١٩٦٠ م ، انظر ص ١٤٥،٥٣ .

(١٩) سجل دمشق ، رقم ٢٥،٥٤ .

(٢٠) سجل دمشق رقم ٥٠، ١٤٨-١٤٩ .

(٢١) هذه العينة مبنية على سجلات محاكم

دمشق ذوات الارقام ٤٨-٥٦ ، ويبلغ

مجموعها تسعة مجلدات ، تقصينا فيها

عقود عام ١٧٢٥-١٧٢٤/١١٣٧ .